قياس وتحليل أثر بعض متغيرات الاقتصاد الكلي في التجارة الخارجية في الصين للمدة 2000 - 2019

Measuring and analyzing the impact of some macroeconomics variables on the foreign trade in China during the period between 2000 to 2019)

معلومات البحث:
- تاريخ الاستلام: 14-02-2021
- تاريخ ارسال التعديلات: 03-03-2021
- تاريخ قبول النشر: 06 - 03-2021

م. خالد ارحيل شهاب
جامعة تكريت / كلية الاداب
تكريت , العراق
Khalid Erhayel Shihab
College of arts\University of Tikrit , Tikrit , Iraq
khaleedshhab@tu.edu.iq

م. فؤاد فرحان حسين
جامعة تكريت / كلية الادارة والاقتصاد , تكريت, العراق
Fouad Farhan Hassan
College of administration and economics / University of Tikrit , Tikrit , Iraq
Fouad42@tu.edu.iq

م.مثنى معيوف محمود
جامعة تكريت / كلية الادارة والاقتصاد , تكريت , العراق
Muthanna Mayoof Mhmood
College of Administration and Economics / University of Tikrit, Tikrit , Iraq
Mothana81@tu.edu.iq

المستخلص:

هدف البحث إلى دراسة أثر بعض متغيرات الاقتصاد الكلي في الصين متمثلة بالاستثمار برأس المال المحلي والاستثمار الأجنبي ، والناتج المحلي الإجمالي ومعدل التضخم ومعدل النمو الاقتصادي وسعر الصرف بالدولار في التجارة الخارجية متمثلة بالصادرات والواردات (الصناعة والخدمات) للمدة منذ عام 2000-2019، من خلال اعتماد التحليل القياسي حيث تم تحليل الانحدار الخطي المتعدد التدريجي لدور بعض متغيرات الاقتصاد في نمو التجارة الخارجية في الصين للمدة أعلاه. وقد توصل البحث إلى النتائج التالية:

1. هناك دور معنوي ودال لمتغيري الاستثمار برأس المال المحلي و الاستثمار الأجنبي في تطور حركة التجارة الخارجية .
2. لا يوجد دور معنوي ودال لمتغير سعر الصرف ومعدل التضخم والنمو الاقتصادي في تطور التجارة الخارجية .
3. هناك دور معنوي ودال لمتغير الناتج المحلي الإجمالي في تطور حركة التجارة الخارجية في الصين في حال تم اعتماده بشكل مستقل عن المتغيرات المقترحة في البحث، وأن أثره واضح في واردات ومن ثم في صادرات الصين.
4. هناك تصاعد في الاستثمار برأس المال المحلي وبحركة التجارة الخارجية في الصين وكذلك في الناتج المحلي الإجمالي .
5. هناك استقرار نسبي في الاستثمار الأجنبي.
6. هناك هبوط في معدل النمو الاقتصادي نسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي للمدة 2000-2019. وكذلك لسعر صرف الدولار مقابل اليوان الصيني.

وقد قدم البحث عدة مقترحات منها أهمية دراسة تأثير التجارة الخارجية من صادرات واردات بحسب القطاعات صناعية زراعية طبية تكنولوجيا و دور التجارة الخارجية في الصين في اقتصاديات بلدان العالم لاسيما الاتحاد الأوروبي وامريكا.

الكلمات المفتاحية: متغيرات الاقتصاد الكلي, التجارة الخارجية في الصين , الاستثمار المحلي والأجنبي

Abstract

The aim of the research is to study the impact of some macroeconomic variables in China represented by investment with local capital , foreign investment, Gross Domestic Products(GDP) , rate of inflation and economic growth rate and the exchange rate in dollars in foreign trade represented by exports and imports, (Industry and services) for the period 2000-2019, by adopting standard analysis where the gradual multiple linear regression was analyzed of the role of some variables in the economy in the growth of Foreign Trade Ministry in China during the time period above. The research reached the following results:

(1)-There is a significant indicative role for the two variables of investment in domestic capital and foreign investment in the development of foreign trade movement. (2)-There is no significant indicative role for the exchange rate variation, the rate of inflation, and economic growth in the development of foreign trade. (3)-There is a significant indicative role for the variable (GDP)in the development of the movement of Foreign trade in China, if it is adapted independently away from the suggested changes in the research, as its impact is clear on China imports and then exports.(4)-There is an investment increase in domestic capital and foreign trade movement in

China.(5)-There is relative stability in foreign investment.(6)-There is a decline in the rate of economic growth to the (GDP) between 2000- 2019 as well as the exchange rate of the dollar against the Chinese Yuan. And the research presented several proposals, including the importance of studying the impact of foreign trade from exports, imports, by sector: industrial, agricultural, medical, technology, and the role of the foreign trade in China in the world countries' economies, especially the European Union and UAS.

Key words: Macroeconomic variables, China's foreign trade, Foreign and Domestic investment

مقدمة:

تعد التجارة الخارجية من أقدم نماذج العلاقات بين الدول وأكثرها تقدماً، فهي أحد المكونات الرئيسية للعلاقات الاقتصادية العالمية لكونها تدمج دول العالم في نظام اقتصادي دولي واحد. وقد شهد العالم في الآونة الأخيرة سلسلة من التطورات السريعة والجذرية والتي أسهمت بشكل واضح في تغيير خصائص المناخ السياسي والبيئة الاقتصادية والتي قد تنعكس على الأداء الاقتصادي الصيني ولا سيما التجارة الخارجية. و يعتبر الاقتصاد الصيني من الاقتصادات عالية القيمة حيث تنعكس التجارة الخارجية من صادرات وواردات من السلع والخدمات على قيمة الناتج المحلي الإجمالي، ولاسيما أن الصين تملك أعلى معدلات في النمو السكاني في العالم والتي تجعلها أكبر سوق عالمي من جهة وتفرض عليها هيكلاً للإنتاج الاقتصادي لتلبية احتياجات السوق المحلي من جهة ثانية وهو ما دفعها إلى تغيير سياستها الاقتصادية من خلال العمل على تكريس الاتفاقيات التجارية والتكتلات الاقتصادية، والانفتاح وفتح الأبواب للاستثمارات الأجنبية، وتنويع مصادر الإنتاج والتصدير، و فرض الرسوم الجمركية على البضائع المستوردة لحماية الانتاج الوطني، ودعم الإنتاج المحلي واعتماد سياسات سعر الصرف التي تساعد على زيادة التجارة الخارجية، وإصلاح البلاد يستخدم النظام المصرفي الصيني النفقات العامة لتغطية النفقات الاستثمارية، ومن الضروري خفض النفقات الجارية وزيادة الاستثمار الأجنبي في مختلف القطاعات الاقتصادية الصناعية والزراعية والصناعات الخدمية المختلفة، ونظراً لذلك كان البحث الحالي في محاولة لفهم كيفية تأثير بعض متغيرات الاقتصاد الكلي في التجارة الخارجية في الصين خلال العشرين عام الماضية.

المبحث الأول: منهجية البحث

1. مشكلة البحث:

شهدت الصين وعلى مدار الثلاثين عاماً الأخيرة تغييرات ملحوظة على المستوى الاقتصادي منذ الإعلان عن سياسة "الانفتاح والإصلاح" عام 1978. ومنذ ذلك الحين بدأت الحكومة الصينية بفتح الأسواق تدريجياً للاستثمار في الخارج وحققت نجاح غير عادي في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر على مدى الثلاثين عام الماضية (Statistic Yearbook of China, 2009:10). وقد بينت إحصاءات التجارة الصينية (1978-2008) إلى نمو حجم التجارة الدولية بسرعة في العشرين عاماً الماضية مع توسع سنوي بلغ معدله 18.1٪. فقد قفز من20.64 مليار دولار في عام 1978 إلى 2.56 تريليون دولار في 2008، مما يشير إلى الانفتاح المتزايد للاقتصاد الصيني. وقد استحوذت الصين في عام 2008 على 7.9٪ في التجارة العالمية، واحتلت المرتبة الثالثة في التجارة العالمية بعد الولايات المتحدة وألمانيا. كما شهد الهيكل التجاري العام للصين تغيرات واضحة مع السرعة ونمواً في حجم التجارة الخارجية (Lemoine and Ünal-Kesenci، 2004). ونظراً لما سبق ذكره كان البحث الحالي الذي يرمي إلى دراسة أثر بعض متغيرات الاقتصاد الكلي في التجارة الخارجية والذي حدد بالسؤال التالي:" ما تأثير بعض متغيرات الاقتصاد الكلي في التجارة الخارجية في الصين خلال الفترة الزمنية 2000-2019؟.

2. هدف البحث:

يهدف البحث إلى دراسة تأثير بعض متغيرات الاقتصاد الكلي في التجارة الخارجية في الصين خلال الفترة 2000-2019

3. فرضية البحث:

يسعى البحث إلى التحقق من الفرضية التالية:

لا يوجد تأثير لبعض متغيرات الاقتصاد الكلي في التجارة الخارجية في الصين خلال الفترة 2000-2019

4. حدود البحث

تم تحديد الحدود الزمنية للمعلومات المستخلصة من إحصاءات موقع الاقتصاد العالمي Legal economic والتي تمثل الصادرات والواردات، والناتج الإجمالي المحلي، الاستثمار الأجنبي والاستثمار براس المال المحلي في الصين خلال الفترة الزمنية 2000-2019 المقدرة بمليار دولار، وسعر الصرف اليوان الصيني مقابل الدولار الأمريكي، ومعدل والنمو الاقتصادي ومعدل التضخم مقدرة بنسبة مئوية وتم اجراء التحليلات الإحصائية في العام 2020.

5. مصطلحات البحث:

1. **الاقتصاد الكلي** :هو مفهوم ينطوي على دراسة الظواهر الاقتصادية واسعة النطاق مثل التضخم

ومستويات الأسعار ونسبة النمو الاقتصادي والدخل القومي والناتج المحلي الإجمالي (GDP) والاستثمار والتغيرات في مستوى البطالة. بكونها تشكل سيناريو متكاملو يركز على طريقة أداء الاقتصاد ككل ثم يحلل العلاقات التي تربط القطاعات المختلفة للاقتصاد ببعضها البعض لفهم الطريقة التي يعمل بها الاقتصاد ككل (الموسوي،1992: 12).

2. **التجارة الخارجية :**مجموعة من الأنشطة الاقتصاديّة العالمية التي تسهم في توفير كافة الاحتياجات الاستهلاكيّة والخدمية للمجتمعات، وتُعدّ مقياساً لقدرة الدول على الإنتاج والمنافسة عالمياً بما يتوفر لديها من مُعدّلات الإنتاج، وما تتمتع به من امكانية الحصول على العُملات الأجنبيّة ذات القيمة الدولية والعمل على زيادة رصيدها في عمليات الاستيراد والتصدير، بالإضافة إلى تعزيز القُدرة على التسويق؛ من خلال استحداث أسواق جديدة (بن زيدان،2012: 31).
3. **الناتج المحلي الإجمالي:** هو القيمة النقدية أو السوقية لجميع السلع والخدمات النهائية التي يتم إنتاجها داخل الدولة من جانب المواطنين الذين يحملون جنسية الدولة ويقيمون داخل الدولة أو الأجانب الذين يعملون داخل الدولة (كل ما يتم إنتاجه محلياً) (Bureau of Economic Analysis,2020:3).
4. **الاستثمار الأجنبي :**هو قيام شركة أو منشأة بالاستثمار في مشروعات تقع خارج حدود الوطن والتأثير على عمليات تلك المشروعات وقد يكون مباشراً من خلال انشاء مشروع جديد او امتلاك أصول منشاة قائمة او من خلال عمليات الدمج والتملك. ويعرف صندوق النقد الدولي الاستثمار الأجنبي بانه مباشر حين يملك المستثمر 10% أو أكثر من أسهم رأسمال المؤسسة على ان ترتبط الملكية بالقدرة على التأثير في إدارة المؤسسة وهو يختلف عن الاستثمار في المحافظ لتحقيق عوائد مالية دون التحكم في الإدارة. ويمكن تصنيفه وفق محددات وهي البحث عن المصادر من خلال استغلال غنى تلك الدول بالمواد الأولية كالنفط الغاز الزراعة وانخفاض كلفة العمالة ووجود كفاءات، البحث عن السوق من اجل تلبية احتياجات استهلاكية ولاسيما الدول التي كان يتم تصدير اليها بكونها السوق الأكبر، البحث عن الكفاءة والأصول الاستراتيجية وتملك شركات خدمات أهدافها استراتيجية (Moosa,2002:1-22).
5. **الاستثمار برأس المال المحلي:** وهو مجموعة مجالات الاستثمار المحلية متمثلة بما هو متاح من الفرص للاستثمار في السوق المحلي من خلال استثمار جميع الاموال داخل البلد الأم من قبل فرد او مؤسسة مقيم بالوطن وباستخدام أدوات الاستثمار المختلفة من عقارات، أو أوراق مالية، أو ذهب ،أو عملات اجنبية (مطر،2006:75).
6. **سعر الصرف:** وهو عدد الوحدات من العملة الأجنبية للحصول على وحدة واحدة من العملة المحلية أو العكس هو عدد وحدات العملة الوطنية التي يستلزم دفعها لشراء وحدة واحدة من العملة الأجنبية أو العكس (غزالي، 2003: 15).
7. **معدل النمو الاقتصادي :**وهو مقياس للنمو الاقتصاد بين فترات زمنيّة مختلفة بالاعتماد على النسب المئويّة، كما يُعدُّ مقياساً لنسبة التغيرات المؤثرة في الناتج المحليّ الإجماليّ للدولة من عام إلى آخر(Chen,2017:5).
8. **التضخم:** هو ارتفاع في مستوى الأسعار العام بسبب تراجع العرض عن الطلب أو ارتفاع في التكاليف تظهر على شكل ارتفاع في الاسعار (علي، 1986: 11 (والتضخم كمعدل يقسم إلى تضخم معتدل ويشير الى زيادة مستمر في الاسعار وبشكل بطيء وغير صادم ولا يزيد معدل التضخم فيها عن 10 % سنوياً ، أما النوع الثاني فهو التضخم المتسارع ويشير الى ارتفاع سريع بمستوى الأسعار و ويتراوح بين 10 % الى 50 %سنوياً، والنوع الثالث هو التضخم الجامح و يحدث في الحالات الطارئة كما في ا الحروب والحصار، ويبلغ معدله ما بين 50 % الى 200 %سنوياً Groh et al,2019:112)). وبذلك يكون معدل التضخم: مقدار التغيّر في أسعار سلع ما نحو الزيادة بشكلٍ كبير، خلال فترة زمنيّة معيّنة، حيثُ يُوجد له مصطلح معاكس يعبّر عن مقدار التغير في أسعار السلع، والخدمات نحو الانخفاض، ويسمى بمعدّل الانكماش، ويتم حساب معدّل التضخّم، أو الانكماش بالنسبة لسنة معيّنة تعتبر كنقطة مرجعيّة، لتتمّ المقارنة تبعاً لها (Roger,1998:25).

المبحث الثاني: المراجعة النظرية

اولاً- أهمية التجارة الخارجية في الصين:

تشغل التجارة الخارجية في الصين مكانة هامة على المستوى العالمي، ويبرز دور التجارة الخارجية في الحياة وللاقتصاد والمجتمع والسياسة، من خلال هذا الدور، تحديد الخصائص السياسية للبلد وعلاقتها بالدول الأخرى، والشكل والجوانب الأساسية للتجارة الخارجية وتبرز أهمية التجارة الخارجية بكونها تؤدي دورا فعالا في تحقيق عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية للصين فهي تكون الدخل القومي للصين لما تحتاجه من تكنولوجيا ومواد مصنعة وخبرات فنية لتحقيق تطورها(سعيد،2016 : 7). بالإضافة لدورها في زيادة الترابط والتداخل بين الاقتصادات المختلفة، مما يؤثر على الحدود من الصراعات الإقليمية والدولية وقواعد الاستقرار العالمي، كما أنها تساعد على تحسين الميزان التجاري للعديد من الدول وتحسين ميزان المدفوعات (عبده،2010: 8). والتجارة الخارجية مهمة جدا في عملية التخصص وتقسيم العمل الذي أصبح جانبا من جوانب الاقتصاد، في حين أنه

يمكن أن يؤدي إلى انخفاض التكاليف وزيادة الإنتاج والإنتاجية وتحسين أساسياته والاستخدام الأمثل للموارد عالية الجودة والمتاحة، ووفقًا لهذا الاتجاه فإن كل دولة ستتخصص في الإنتاج السلع والخدمات التي تتمتع بميزة نسبية في إنتاج الدول الأخرى وتعتمد على السلع المستوردة (حسين،2017: 67). كما انها توفر الفرص لكل دولة للحصول على بعض السلع والخدمات غير المتوفرة إن وسائل إنتاجهم ملك لهم، إما لأنهم يفتقرون إلى الموارد المادية والبشرية اللازمة لإنتاجهم، أو بسبب الظروف الطبيعية والمناخية المواتية، حتى مع هذه القدرات، من الممكن إنتاجها بتكلفة أعلى مقارنة بالمستورد من الخارج(الجوهري،2018: 8).

ثانياً- قد حدد (الكواز،2009: 7) تحديد العوامل المؤثر في تسهيل التجارة الخارجية في الصين بالنقاط التالية:

1. منافسة تكلفة النقل والمواصلات نظراً لما تقدمة الدولة من تسهيلات تمكن من عملية النقل الرخيص والنقل الجيد بينها وبين البلدان لمختلفة وهو ما يميزها عن غيرها من الدول الأخرى.
2. الانفتاح وعدم وجود حواجز مصطنعة بين البلدان كما في أنظمة الحصص والتعريفات والأنظمة التي تعيق الواردات من الدول الأخرى وتقلص من حجم التجارة الخارجية
3. تمتعها بمزايا المرونة بالتعاملات والكفاءة الإنتاجية العالية لمعظم قطاعات الإنتاج نتيجة توسعها وزيادة الصادرات.
4. التوازن بين الواردات والصادرات، وارتفاع قيمة الصادرات في التجارة الخارجية الصينية يجعل منها أداة فعالة نظراً لما توفره من احتياجات السوق المحلية

وقد ساهم تطور الاستثمار الأجنبي المباشر في الصين بما قدره (95) مليار دولار أمريكي في عام 2008، وبعدد للشركات الاجنبية بلغ (434937) ، وهي من الشركات المملوكة من قبل الأفراد أو كمشاريع مشتركة مع الشركات الصينية(2009:5,World business report). وقد أسهم صعود الصين السريع في إعادة تشكيل الاقتصاد العالمي، فقد استطاعت أن تدمج نفسها في نظام التجارة العالمي وتصبح قوة اقتصادية عظمى، ومنذ العام 2006م، حيث تعد بالفعل رابع أكبر اقتصاد في العالم (Green et al,2006:5). وتبرز أهمية الصين كمنصة تجمع بين الصادرات من المصنوعات المحلية المتنوعة، وبكونها سوقاً لاستهلاك الواردات من التكنولوجيا والمواد الخام والسلع الصناعية المستوردة، بالإضافة إلى جذب الاستثمار الأجنبي، بطريقة عملية مستمرة تعمل على إعادة تشكيل التوازن بين العرض والطلب العالميين (Eichengreen & Tong,2006:12). وقد أسهمت التفاعلات الدولية متمثلة بالشركات متعددة الجنسيات بشكل حاسم في تعزيز وتشكيل أنماط التنمية الاقتصادية من خلال تدفق السلع غير الوطنية ورأس المال، والتكنولوجيا (Dunning ، 2003). وقد تلقت الصين مردوداً إجماليًا قدره 854 مليار دولار أمريكي من الاستثمار الأجنبي المباشر منذ 1979 إلى 2008، واستفاد بشكل كبير من كل من الأصول الملموسة وغير الملموسة المرتبطة به تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر. مع تدفق كمية كبيرة من الاستثمار الأجنبي المباشر إلى السوق الصينية، وبلغ متوسط معدل النمو الاقتصادي 9.5٪ لأكثر من 20 عامًا. وهي أحد البلدان القليلة في التاريخ الحديث للتنمية الاقتصادية التي استفادت من الاستثمار الأجنبي المباشر. وهناك عدة أدلة تجريبية على أن التجارة الدولية تؤثر على النمو الاقتصادي من خلال تسهيل تراكم رأس المال، ورفع مستوى الهيكل الصناعي، والتقدم التكنولوجي والتقدم المؤسسي. على وجه التحديد زيادة الواردات من المنتجات الرأسمالية والمتوسطة، التي لا تتوفر في السوق المحلية، قد يؤدي إلى ارتفاع إنتاجية التصنيع، والمشاركة النشطة في السوق الدولية من خلال تعزيز الصادرات تؤدي إلى زيادة كثافة المنافسة وتحسين الإنتاجية على المستوى المحلي والعالمي (Sun& Heshmati ,2010:25-29).

ثانياً- مقومات تطور الاقتصاد السنين محلياً:

يعد نجاح الاقتصاد الصيني عالمياً انعكاساً لمجموعة من للتطور الاقتصادي المحلي حيث تعد الصين من الدول المتوسطة الدخل حيث يبلغ نصيب الفرد في الصين خلال العام 2014 حوالي 7400 دولار ، وهي تعد من أكثر دول العالم من حيث الكثافة السكانية حيث يبلغ عدد سكانها 1.398 مليون نسمة مع 56 قومية وعرقية مختلفة ومعدل بطالة 4.5% للعام 2019م. بالإضافة للمساحة الجغرافية الكبيرة تعد من العوامل المساعدة في تطور الاقتصاد الصيني من حيث توفر اليد العاملة وتكلفتها المنخفضة بالإضافة الى توافر سوق محلية كبيرة للمنتجات ، وفي واقع الامر يعد اتباع السياسة اللامركزية على رفع معدلات النمو الاقتصادي حيث مكن هذا الاجراء الحكومات في المناطق المحلية من توسيع صلاحيات الحكم الذاتي تبعاً لخصائص كل منطقة، بالإضافة على ارتفاع دور القطاع الخاص محلياً ويمكن اعتبار ما سبق المقومات التي دفعت إلى تلك التحولات الهامة والداعمة لنجاح تطور الاقتصاد الصيني محلياً والذي مهد الطريق للإنتشار العالمي (الباز، 2019).

ثانياً: الدراسات السابقة:

ثانياً-1- دراسة تشانغ ((Zhang ,2011 بعنوان:" الاستثمار الأجنبي المباشر في الصين: المحددات والتأثيرات". هدفت الدراسة إلى تحديد تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر على الاستثمار المحلي في الصين، لعينة من البيانات ممتدة ضمن الفترة 1990-2008م. وقد توصلت الى النتائج التالية: يبني المستثمرون الأجانب قراراتهم تبعاً لمتغيرات جغرافيا والعمالة وحجم السوق ومعدلات الضرائب، وسعر الصرف لكنهم لا يتأثرون بدرجة الانفتاح. الاستثمار الأجنبي مزاحم قوي ومنافس للاستثمار المحلي ويختلف من منقطة إلى أخرى في

الصين. ولا يوجد أدلة على أن الاستثمار الأجنبي ينافس الاستثمار المحلي على مستوى القطاع الفردي. وقدمت مقترحات لدراسة تأثير الاستثمارات الأجنبية على القطاعات الاقتصادية المختلفة ودراستها كل على حدى.

ثانياً-2- دراسة سو وهشماتي Sun& Heshmati (2010) بعنوان:" التجارة الدولية وآثارها على النمو الاقتصادي في الصين ". قامت بتحليل أداء التجارة الدولية للصين على نطاق واسع. و تقييم آثار التجارة الدولية على النمو الاقتصادي للصين من خلال تحسين الإنتاجية، تم تطبيق كل من المنهج الاقتصادي القياسي استنادًا إلى بيانات لوحة متوازنة مدتها 6 سنوات لـ 31مقاطعة في الصين من 2002 إلى 2007. أظهرت النتائج التجريبية زيادة العوائد القياسية في دالة الإنتاج الإقليمية في الصين خلال الفترة 2002-2007، مع مدخلات رأس المال والعمالة و استثمار البحث والتطوير. ارتفاع حجم الصادرات الصافية والتحسن في الهيكل التجاري باتجاه منتجات التكنولوجيا الفائقة والتي ساهمت في زيادة كفاءة انتاج المقاطعة. كما تبين إلى أن المنطقة الشرقية في الصين شهدت أنمواً أسرع مقارنة بالمقاطعات الوسطى والغربية من حيث الإنتاجية والتجارة الدولية، مما يدل على وجود خلل في التوازن والتطوير. استنتج أن أداء الصين المتميز ونموه النمو الاقتصادي يمكن ارجاعه إلى مشاركته المتزايدة في التجارة العالمية و سياسة تجارية مرنة، وأن النمو الاقتصادي السريع في الصين جعل البلاد تستهدف العالم كسوق لها. إن المشاركة المتزايدة في السوق العالمية تساعد الصين على الجني الفوائد الثابتة والديناميكية من التجارة، مما يسهل النمو السريع في لاقتصاد الوطني، وأن الفوائد الثابتة من التجارة الدولية ناتجة عن استيراد السلع راس المال التي تجسد التكنولوجيا العالية، كما تم تحسين إنتاجية قطاعات المعالجة في الصين بشكل كبير بسبب إمكانية الوصول إلى السلع الوسيطة التي تستخدم التكنولوجيا بشكل كبير، كل ذلك أسهم في تخصص الصين في الصناعات التحويلية والذي انعكس إلى تطوراً في مجال القدرة التكنولوجية المحلية، ومع ذلك لا تزال هناك بعض المشكلات التي تواجهها الصين الآن مثل الافتقار إلى الملكية الفكرية المستقلة، وانخفاض الاستيعاب المحلي ، ونمط التنمية غير المتوازن في تحليل العلاقة بين التجارة الدولية والنمو الاقتصادي .

ثانياً-3- دراسة لي ووانغ ((Li & Wang,2015 بعنوان:" التجارة الخارجية للصين: الاتجاهات والقضايا بعد الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية". هدفت هذه الدراسة إلى توضيح عدة مفاهيم وقضايا تتعلق بالتجارة الخارجية الصينية، وقد أكدت الدراسة إلى أنه ومنذ انضمام الصين إلى منظمة التجارة العالمية اتسعت حركة التجارة الدولية فيها بشكل مذهل وبتأثير عدة عوامل أهمها الانفتاح و الاستعانة بمصادر خارجية للشركات متعددة الجنسيات والانتقال من مراحلة عمليات الإنتاج كثيفة العمالة على تجارة التكنولوجيا المتطورة والتي بدأت تلعب دورًا أكثر أهمية في التجارة الخارجية للصين ، بالإضافة إلى زيادة قدراتها المحلية، وأكدت أن التوسع التجاري الصيني له سلسلة من التداعيات الاقتصادية على العالم بكونه طرفاً منافساً للاقتصادات المتقدمة في التجارة العالمية، وانه وبالرغم من المنافسة القوية إلا أن الصين لم تتكبد خسائر كبيرة ، حيث اتجهت حركة التصدير نحو السوق الصيني وقامت هذه الاقتصاديات المتقدمة بتصدير المزيد من المنتجات إلى الصين في السنوات الأخيرة، كما تعتمد الصين على أسواق الدول المتقدمة لتصدير منتجاتها وفي واقع الامر يترتب على هذه الحركة التجارية ير العديد من الآثار السلبية تولد سلسلة من المشاكل لنفسها ولجميع اقتصاديات العالم، ويبقى التحدي الأكبر هو استدامة استراتيجية نمو الصادرات الصينية هي الأكثر أهمية وفي الحقيقة أنه على الصين العمل نحو تحقيق المزيد من النمو المتوازن لصالح الاستهلاك المحلي، وتحقيق المزيد من التنمية على المستوى الاقتصادي ودعم الناتج المحلي الإجمالي لضمان الاستقرار والاستمرار.

المبحث الثالث: الطريقة والإجراءات

وتتضمن منهجية البحث ومجتمعه وعينته وجميع الإجراءات التي تم القيام بها لاستخلاص نتائج البحث وتفسيرها

1. منهجية البحث

1. مجتمع البحث وعينته :

يمثل مجتمع البحث البيانات الإحصائية متغيرات الاقتصاد الكلي في الصين، وقد حددت العينة بالبيانات الإحصائية عن بعض متغيرات الاقتصاد وهي الناتج الإجمالي المحلي، والانفاق العام ، والاستثمار الأجنبي ، واستثمار راس المال المحلي، وسعر الصرف ومعدل التضخم، بالإضافة إلى الاحصائيات المتعلقة بقيمة التجارة الخارجية في الصين متمثلة بالصادرات والواردات خلال للمدة 2000-2019

2. منهج البحث:

يعتمد البحث المنهج القياسي من خلال تحليل الانحدار المتعدد التدريجي stepwise لبعض مغيرات الاقتصاد الكلي على التجارة الخارجية في الصين للمدة 2000-2019 لتحديد أي من هذه المتغيرات الاقتصادية هو الأكثر تأثيراً وبشكل دال احصائياً ومعنوياً على التجارة الخارجية في الصين للمدة اعلاه وفقاً للبيانات المعلنة حول المتغيرات.

3. متغيرات البحث:

المتغيرات المستقلة: X1 = الناتج الإجمالي المحلي، =X2الانفاق العام، X3=الاستثمار براس المال المحلي، X4 = الاستثمار الأجنبي، 5 X= سعر الصرف، X 6= معدل التضخم.

المتغير التابع: Y= حركة التجارة الخارجية (الصادرات والواردات) في الصين في المدة (2000-2019).

4. أداة الدراسة:

إحصاءات البنك المركزي في الصين كما عرضها الموقع العالمي للاقتصاد the global economy للفترة الزمنية 2000-2019 حول كتلة الأموال للمتغيرات الاقتصادية من استثمار محلي واستثمار اجنبي وناتج اجمالي محلي وسعر صرف ، ومعدل التضخم ، والتجارة الخارجية من صادرات وواردات.

وقد استخدمت الحزمة الإحصائية SPSS-21 لاستخلاص النتائج.

المبحث الرابع:

أولاً: نتائج البحث وتفسيرها

للإجابة عن فرضيات البحث تم تحديد اجمالي الكتلة النقدية لبعض المتغيرات الاقتصادية وهي الناتج الاجمال المحلي، الاستثمار براس المال المحلي، الاستثمار الأجنبي، سعر الصرف، معدل التضخم، بالإضافة إلى احصائيات التجارة الخارجية من صادرات وواردات للمدة 2000حتى 2019. والجدول التالي يوضح قيم الإنتاج مقدرة بـ (مليار دولار)

الجدول (1) الكتلة النقدية لبعض المتغيرات الاقتصادية والتجارة الخارجية

	تجارة خارجية			بعض متغيرات الاقتصاد الصيني					
الأعوام	صادرات مقدرة مليار دولار	واردات مقدرة مليار دولار	المجموع الكلي للتجارة الخارجية مقدرة مليار دولار	الناتج الإجمالي المحلي مقدر مليار دولار	الاستثمار براس المال المحلي مقدر مليار دولار	الاستثمار الأجنبي مقدر مليار دولار	سعر الصرف الدولار	معدل التضخم نسبة التغير الرقم القياسي لأسعار المستهلك %	معدل النمو الاقتصادي نسبة التغير في الناتج الإجمالي المحلي الحقيقي
2000	253.09	224.31	477.41	1211.35	406.69	42.10	7.686	0.3	8.49
2001	272.06	243.97	516.03	1339.40	476.04	47.05	6.808	0.7	8.34
2002	333.00	295.62	628.62	1470.55	531.65	53.07	6.624	0	9.13
2003	447.96	412.14	860.10	1660.29	657.81	57.90	7.147	1.1	10.04
2004	607.34	556.18	1163.52	1955.35	818.26	68.12	7.655	3.8	10.11
2005	773.34	648.71	1422.05	2285.97	922.3	104.11	7.448	1.8	11.39
2006	991.73	782.81	1774.54	2752.13	1098.39	124.08	6.857	1.6	12.72
2007	1258.06	950.02	2208.08	3550.34	1437.26	156.25	6.463	4.8	14.23
2008	1497.87	1149.53	2647.40	4594.30	1941.97	171.53	6.743	5.9	9.65
2009	1262.66	1142.53	2405.19	5101.70	2313.94	131.06	7.279	0	9.41
2010	1654.82	1432.42	3087.24	6087.16	2833.95	243.70	7.728	3.2	10.64
2011	2006.3	1825.4	3831.70	7551.50	3523.54	280.07	8.105	5.6	9.55
2012	2175.08	1943.22	4118.30	8532.23	3944.05	241.21	7.904	2.6	7.86
2013	2354.25	2119.38	4473.63	9570.40	4440.57	290.93	6.332	2.6	7.77
2014	2354.25	2241.29	4595.54	10485.68	4800.37	268.1	5.820	1.9	7.43
2015	2462.84	2003.26	4466.10	11061.55	4782.44	242.49	6.229	1.4	7.04
2016	2362.09	1944.48	4306.57	11233.28	4788.9	174.75	6.714	2	6.85
2017	2199.97	2208.5	4408.47	12310.40	5295.11	166.08	6.551	1.6	9.95
2018	2655.59	2548.88	5204.47	13894.82	6085.02	234.37	6.295	2.1	6.75
2019	2641.27	2476.29	5117.56	14342.90	6152.01	155.82	6.480	2.9	6.75

المصدر: موقع الاقتصاد العالمي https://www.theglobaleconomy.com/china/. تاريخ الاسترداد 2021/1/28.
وبيانات البنك الاحتياطي الفدرالي .Federal Reserve Bank of St Louis

وقد قام الباحث بالإجابة عن فرضية البحث : لا يوجد دور لبعض متغيرات الاقتصاد في التجارة الخارجية في الصين خلال الفترة الزمنية 2000-2019م .

وذلك من خلال تحليل الانحدار الخطي المتعدد بطريقة الانحدار التدريجي stepwise وذلك بعد التحقق من اعتدالية للمتغيرات المستقلة وهي الناتج الإجمالي المحلي، الاستثمار برأس المال المحلي، الاستثمار الأجنبي مقدرة بمليار دولار وسعر الصرف اليوان مقابل الدولار الأمريكي معدل التضخم ممثلاً بنسبة التغير من الرقم القياسي لأسعار المستهلك، ، معدل النمو الاقتصادي ممثلاً بنسبة التغير في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي، والمتغير التابع التجارة الخارجية متمثلة بمجموع الصادرات والواردات خلال الفترة الزمنية 2000-2019م . مقدرة بمليار دولار. وقد كانت النتائج كما يلي:

جدول (2) اعتدالية توزيع درجات المتغيرات

Descriptive			Tests of Normality					المتغيرات
Mean	Kurtosis	Skewness	Shapiro-Wilk			Kolmogorov-Smirnov[a]		
			Sig.	df	Statistic	Sig.	df	Statistic
2885.625	-1.569	-0.1447	.045	20	.902	.196	20	.170	التجارة الخارجية
2.2950	0.0861	0.7634	.165	20	.931	.200*	20	.146	معدل التضخم
162.6395	-1.3099	-0.00937	.132	20	.926	.200*	20	.156	الاستثمار الاجنبي
2862.513	-1.5255	0.23257	.031	20	.894	.200*	20	.158	استثمار راس مال محلي
6549.5665	-1.386	0.337321	.043	20	.901	.200*	20	.148	ناتج المحلي الإجمالي
7.1630	-1.7309	0.316451	.002	20	.825	.035	20	.200	سعر الصرف$

تظهر قيم سميرنوف وكلموغروف والاحتمال أكبر من .05)) في كل من معدل التضخم والاستثمار الأجنبي والاستثمار المحلي اجمالي ناتج محلي، وتقترب من الاعتدالية للتجارة الخارجية ولسعر الصرف اليوان الصيني مقابل بالدولار الأمريكي .

وبذلك تم اتباع تحليل الانحدار الخطي المتعدد التدريجي stepwise للمتغيرات المستقلة على المتغير التابع التجارة الخارجية، حددت المتغيرات الأكثر أهمية حسب الترتيب الاستثمار راس المال المحلي ، ومن ثم استثمار الأجنبي ، يليه معدل التضخم ، في حين استعبدت متغيري سعر الصرف والناتج المحلي الإجمالي بكونها الأقل تأثيراً ، وقد أظهرت النتائج ما يلي:

الجدول (3) ملخص نموذج تحليل الانحدار المتعدد لبعض متغيرات الاقتصاد على التجارة الخارجية

Model Summary[d]										
Model	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate	Change Statistics					Durbin-Watson
					R Square Change	F Change	df1	df2	Sig. F Change	
1	.980[a]	.960	.958	342.6551183	.960	431.659	1	18	.000	
2	.995[b]	.990	.989	173.63954396	.030	53.095	1	17	.000	
3	.997[c]	.994	.992	146.07014529	.003	8.023	1	16	.012	1.334
a. Predictors: (Constant), الاستثمار المحلي										
b. Predictors: (Constant), الاستثمار الأجنبي										
c. Predictors: (Constant), الاستثمار المحلي, الاستثمار الاجنبي, معدل التضخم										
d. Dependent Variable: تجارة.خارجية										

يتضح من قيم الاحتمال لقيم F المعدلة لتحليل الانحدار المتعدد التدريجي أهمية المتغيرات الاقتصادية الاستثمار برأس المال المحلي والاستثمار الأجنبي ومعدل التضخم باعتبارها المتغيرات الأكثر تأثيراً بنمو التجارة الخارجية في الصين، كما يشير اختبار دورين واتسون تشير إلى عدم وجود ارتباط ذاتي أو تسلسل بين البواقي.

وبالنظر لقيم معامل التحديد (R^2) يتضح أن نسبة التباين الأعلى هي للنموذج الثالث الذي يتضمن المتغيرات الثلاثة وقد بلغت) .994) أي أن كل من معدل التضخم والاستثمار المحلي والاستثمار الأجنبي يفسر ما قدره 99.4% من التباين في قيم التجارة الخارجية

كما تم حساب تحليل التباين الأحادي أنوفا لتحديد معنوية إجراء تحليل الانحدار المتعدد الهرمي وفيما يلي عرض لها.

الجدول (4) تحليل التبان الحادي لمعنوية اجراء تحليل الانحدار المتعدد التدريجي

ANOVA [a]						
Model		Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.
1	Regression	50682151.272	1	50682151.272	431.659	.000[b]
	Residual	2113425.542	18	117412.530		
	Total	52795576.814	19			
2	Regression	52283015.063	2	26141507.531	867.028	.000[c]
	Residual	512561.751	17	30150.691		
	Total	52795576.814	19			
3	Regression	52454193.016	3	17484731.005	819.476	.000[d]
	Residual	341383.798	16	21336.487		
	Total	52795576.814	19			
4	Regression	50682151.272	1	50682151.272	431.659	.000[b]
	Residual	2113425.542	18	117412.530		
	Total	52795576.814	19			
5	Regression	52283015.063	2	26141507.531	867.028	.000[c]
	Residual	512561.751	17	30150.691		
	Total	52795576.814	19			
a. Dependent Variable: تجارة خارجية						
b. Predictors: (Constant), استثمار محلي						
c. Predictors: (Constant), استثمار محلي,استثمار اجنبي						
d. Predictors: (Constant), الاستثمار المحلي, الاستثمار الاجنبي, معدل التضخم						

ويتضح من الجدول (4) وبالنظر لقيم الاحتمال أصغر من .05 لجميع النماذج المقترحة أي أن اجراء تحليل الانحدار المتعدد التدريجي معنوي ودال ويمكن الوثوق بالنماذج المقترحة.

ومن ثم تم حساب معادلة خط الانحدار وتحديد معنوية المعاملات وخطأ التقدير كما في الجدول التالي:

الجدول (5) معاملات الانحدار المتعدد الهرمي لبعض متغيرات الاقتصاد على التجارة الخارجية في الصين

Coefficients [a]								
Model		Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficient	T	Sig.	Collinearity Statistics	
		B	Std. Error	Beta			Tolerance	VIF
1	(Constant)	587.435	134.560		4.366	.000		
	الاستثمار المحلي	.803	.039	.980	20.776	.000	1.000	1.000
2	(Constant)	193.219	87.043		2.220	.040		
	الاستثمار المحلي	.641	.030	.783	21.673	.000	.438	2.283
	قيمة الاستثمار الاجنبي	5.268	.723	.263	7.287	.000	.438	2.283
3	(Constant)	141.742	75.445		1.879	.079		

	الاستثمار المحلي	.664	.026	.811	25.371	.000	.396	2.526
	الاستثمار الاجنبي	4.252	.706	.212	6.022	.000	.325	3.077
	معدل التضخم	65.732	23.207	.067	2.832	.012	.725	1.378
a. Dependent Variable: تجارة خارجية								

بالنظر إلى الجدول (5) ولقيم عامل تضخم التباين VIF يتضح أن جميع المتغيرات تشير الى عدم وجود ازدواج خطي بين الاستثمار المحلي وكل من معدل التضخم والاستثمار الأجنبي وسعر الصرف ، في حين يظهر وجود ازدواج خطي مع متغير الناتج الإجمالي المحلي.

يتبين أن النموذج الثالث يحقق مستوى معنوية دال لأكبر عدد من المتغيرات وهي معدل التضخم يفسر (7.9%) من التباين في حركة التجارة الخارجية ، الاستثمار الأجنبي (72.2%) من التباين في حركة التجارة الخارجية ، الاستثمار براس المال المحلي يفسر ما قدره(96%) من التباين في حركة التجارة الخارجية، في حين لم يحقق الثابت مستوى معنوي وبذلك يكون النموذج الثاني هو الأكثر أهمية والذي يشير إلى أن الاستثمار المحلي والاستثمار الأجنبي هما المتغيران الأكثر أهمية في التجارة الخارجية في الصين،

وبذلك يمكن كتابة معادلة الانحدار وفق النموذج الرابع كما يلي:

$$\hat{y} = \mathbf{193.219} + (\mathbf{X_3} * \mathbf{.641}) + (\mathbf{X_4} * \mathbf{5.268})$$

وقد تبين أن الاستثمار المحلي يفسر ما قدره(93.3%) من الصادرات والاستثمار الأجنبي يفسر ما قدر (98%) من الصادرات، في حين يفسر الاستثمار الأجنبي ما قدره (97.2%) من الواردات و(99.3%) وبذلك يظهر التأثير الأكبر للاستثمار الأجنبي على الصادرات ومن ثم الواردات، وكذلك الاستثمار المحلي يؤثر على الواردات اولاً ومن ثم الصادرات خلال الفترة الزمنية 2000-2019.

وبالنظر إلى نتائج القيم المستبعدة يلاحظ أنه تم استبعاد متغيري سعر الصرف والناتج الإجمالي المحلي، بالإضافة إلى الأهمية المنخفضة لمعدل التضخم باعتبار أن دورها غير معنوي في التجارة الخارجية في الصين. حيث يفسر سعر الصرف (15.1%) من التباين، ومعدل التضخم يفسر (7.9%) و(26.9%) لمعدل النمو الاقتصادي وهي قيم منخفضة.

في حين اتضح عند تحليل الانحدار البسيط لدور متغير الناتج الإجمالي المحلي على التجارة الخارجية تبين أنه يفسر ما قدره (94.2%) من التباين الكلي للتجارة الخارجية، كما أنه قد فسر ما قدره (95.3%) من الواردات و(92.2%) من الصادرات، أي أن الدور الأكبر يظهر في الواردات ومن ثم في الصادرات.

وقد أوضح تحليل البواقي النتائج التالية:

الجدول (6)تحليل البواقي لتحليل الانحدار المتعدد التدريجي لدور بعض متغيرات الاقتصاد الكلي على التجارة الخارجية في الصين خلال الفترة 2000-2019 .

Excluded Variables [a]						
Model		Beta In	T	Sig.	Partial Correlation	Collinearity Statistics
						Tolerance
1	معدل النمو الاقتصادي	.127[b]	2.391	.029	.502	.627
	معدل التضخم	.139[b]	3.901	.001	.687	.978
	استثمار أجنبي	.263[b]	7.287	.000	.870	.438
	سعر الصرف$	-.336-[b]	-4.433-	.000	-.732-	.191
	ناتج محلي اجمالي	-1.708-[b]	-2.763-	.013	-.557-	.004
2	معدل النمو الاقتصادي	.066[c]	2.352	.032	.507	.569
	معدل التضخم	.067[c]	2.832	.012	.578	.725
	استثمار أجنبي	-.079-[c]	-.940-	.361	-.229-	.081
	سعر الصرف$	1.087[c]	1.958	.068	.440	.002
3	معدل النمو الاقتصادي	.045[d]	1.654	.119	.393	.496
	استثمار أجنبي	-.081-[d]	-1.159-	.264	-.287-	.081
	سعر الصرف$	.659[d]	1.240	.234	.305	.001
a. Dependent Variable: تجارة خارجية						
b. Predictors in the Model: (Constant), الاستثمار المحلي						
c. Predictors in the Model: (Constant), الاستثمار المحلي, الاستثمار الاجنبي						
d. Predictors in the Model: (Constant), الاستثمار المحلي, قيمة الاستثمار الاجنبي, معدل التضخم						

وتظهر نتائج تحليل البواقي عدم معنوية تأثير متغيرات سعر الصرف ومعدل التضخم ومعدل النمو الاقتصادي في التجارة الخارجية.

كما تظهر نتائج تحليل البواقي النتائج التالية:

الجدول (7) إحصاء البواقي للمتغيرات المستقلة

Residuals Statistics [a]					
	Minimum	Maximum	Mean	Std. Deviation	N
Predicted Value	610.630920	5318.381347	2885.62550	1661.5495	20
Residual	-209.615295	270.3857421	.00000000	134.04315	20
Std. Predicted Value	-1.369-	1.464	.000	1.000	20
Std. Residual	-1.435-	1.851	.000	.918	20

a. Dependent Variable: تجارة خارجية

ولتأكيد استقلالية البواقي يتضح أن متوسط البواقي يساوي صفر وانحرافها المعياري (1) وهو ما يدل على تحقق شروط تحليل الانحدار المتعدد.

وبناء على ما تم عرضه من نتائج تحليل الانحدار الخطي المتعدد التدريجي لدور بعض متغيرات الاقتصاد في نمو التجارة الخارجية في الصين خلال الفترة الزمنية 2000-2019 م. يمكن الاستنتاج ما يلي:

1. هناك دور لمتغيري الاستثمار براس المال المحلي و الاستثمار الأجنبي في حركة التجارة الخارجية في الصين خلال الفترة 2000-2019.
2. هناك دور ضعيف لمتغير سعر الصرف ومعدل التضخم بالتجارة الخارجية في الصين خلال الفترة الزمنية 2000-2019.
3. هناك دور لمتغير الناتج المحلي الإجمالي في التجارة الخارجية في الصين خلال الفترة الزمنية 2000-2019.في حال تم اعتماده كمتغير مستقل عن المتغيرات المقترحة في البحث، وأن أثره واضح في واردات ومن ثم في صادرات الصين.
4. هناك تصاعد في تطور حركة التجارة الخارجية في الصين خلال الفترة الزمنية 2000-2019. كما يبين الشكل التالي:

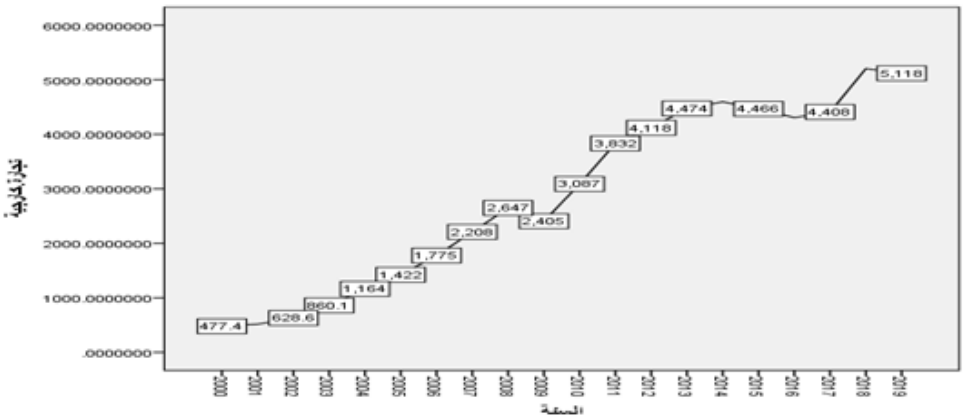

الشكل (1) السلسة الزمنية لحركة التجارة الخارجية في الصين خلال الفترة 2000-2019.

5. كما أن حركة الاستثمار المحلي خلال الفترة الزمنية 2000-2019. م في تصاعد كما يبين الشكل التالي

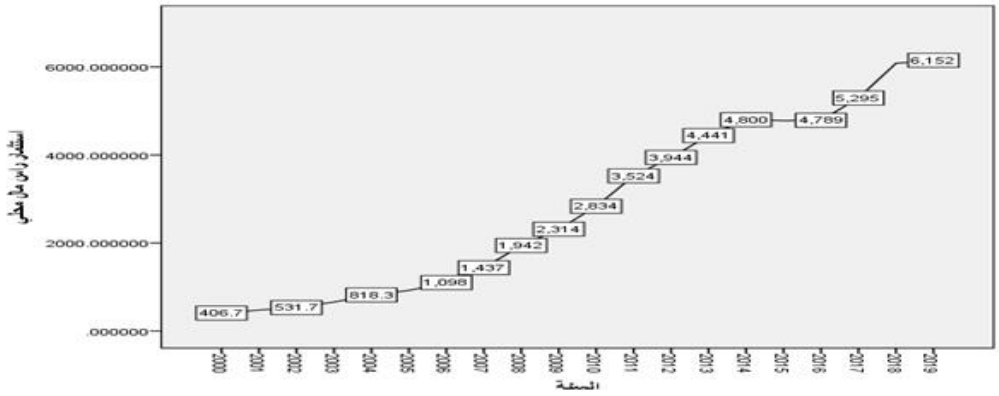

الشكل (2) حركة الاستثمار المحلي في الصين خلال 2000-2019م

6. كما أن حركة الاستثمار الأجنبي خلال الفترة الزمنية 2000-2019. م مستقرة كما يبين الشكل التالي:

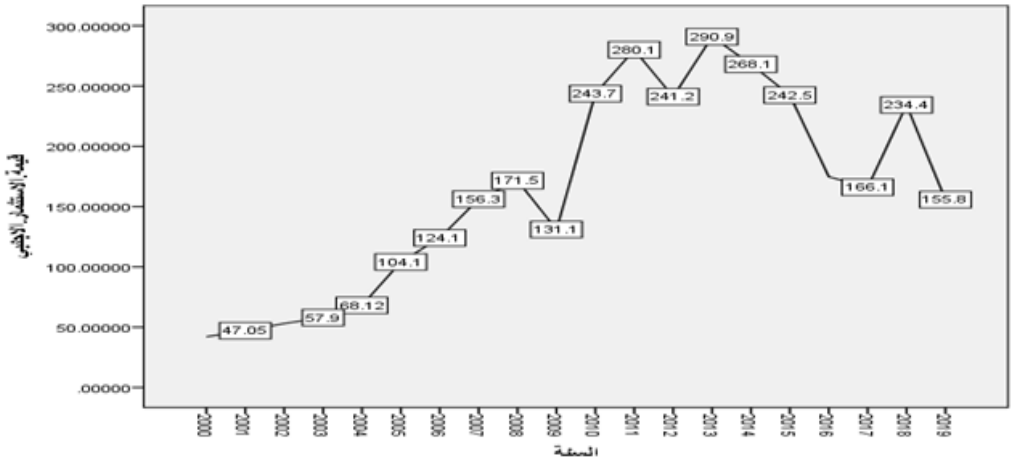

الشكل (3) السلسلة الزمنية لحركة الاستثمار الأجنبي في الصين خلال .2000-2019

7. تطور الناتج الإجمالي المحلي خلال الفترة الزمنية 2000-2019.م في تصاعد كما يبين الشكل التالي:

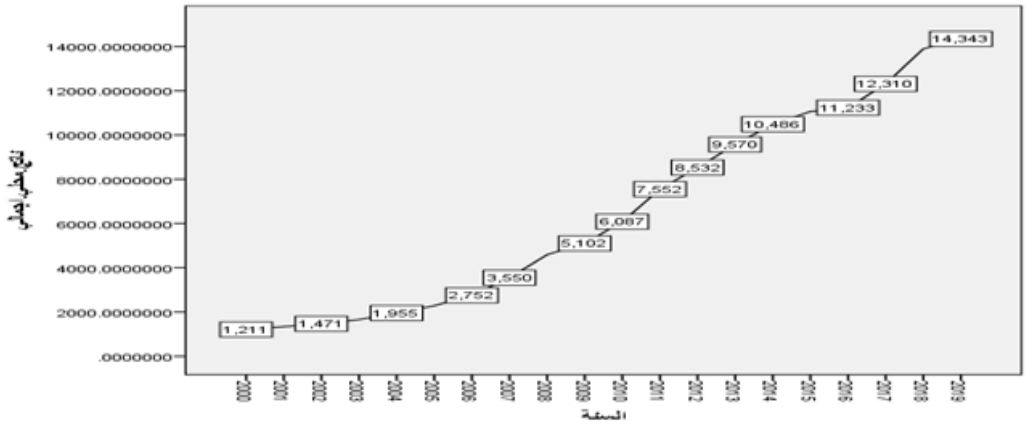

الشكل (4) تطور الناتج المحلي الاجمالي في الصين خلال -.2019-2000

8. هناك انخفاض في سعر الصرف الدولار الأمريكي في الصين، وارتفاع قيمة اليوان الصيني خلال الفترة الزمنية 2000-2019. م كما يبين الشكل التالي

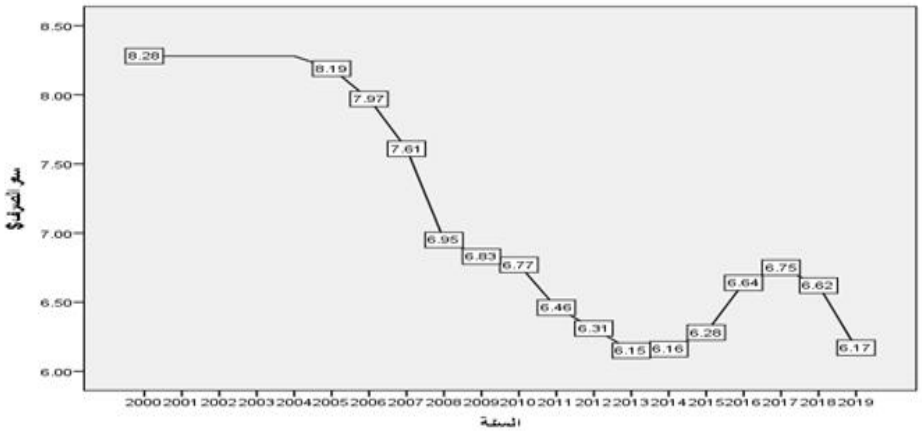

الشكل (5) سعر صرف اليوان مقابل الدولار الأمريكي

ويمكن تفسير ذلك بما قاله السيد تيواري مدير إدارة الاستراتيجيات والسياسات والمراجعة في الصندوق النقد الدولي إلى أن إدراج رنيمي و ما يعرف باليوان يعد علامة مهمة على مسار اندماج الاقتصاد الصيني في النظام المالي العالمي. ويأتي قرار الصندوق باعتبار اليوان عملة قابلة للاستخدام الحر انعكاسا لتوسع الدور الذي تقوم به الصين في التجارة العالمية والزيادة الكبيرة في استخدام اليوان وتداوله على المستوى الدولي. ويقر هذا القرار بالتقدم الذي تحقق في الإصلاحات التي تجريها الصين في النظام النقدي ونظام سعر الصرف والنظام المالي، ويعترف بإنجازاتها في تحرير الأسواق المالية وإدماجها في الاقتصاد العالمي وتحسين بنيتها التحتية. ونتوقع أن يؤدي إدراج اليوان في سلة حقوق السحب الخاصة إلى مزيد من الدعم لاستخدامه وتداوله المتناميين بالفعل على الصعيد الدولي (صندوق النقد الدولي،2016: 2).

حركة معدل التضخم كنسبة تغير الرقم القياسي في أسعار المستهلك خلال الفترة الزمنية 2000-2019. م مستقرة نسبياً منذ العام 2012 حتى العام 2019م كما يبين الشكل التالي:

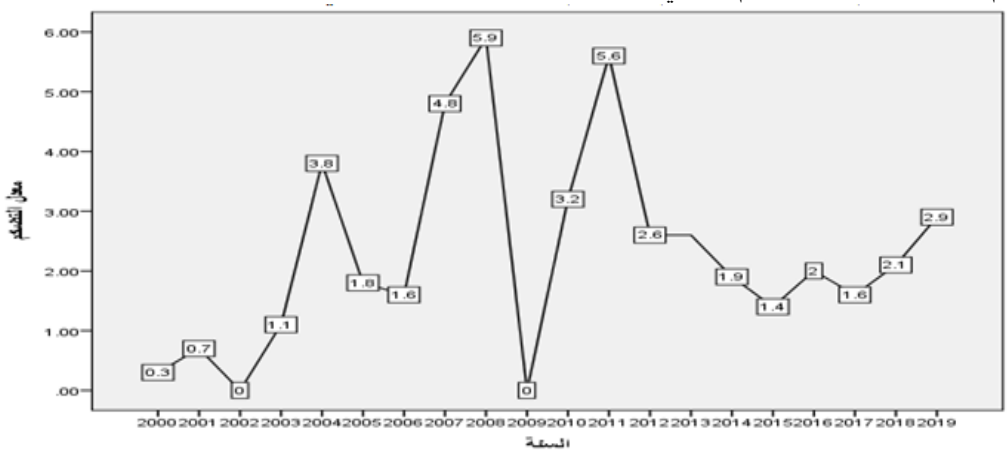

الشكل (6) معدل التضخم خلال الفترة الزمنية .2019-2000 في الصين

وتعكس حركة السلسة الزمنية لمعدل التضخم سياسة الحوكمة الصينية ومحاولة الرنيمي أو اليوان الصيني منافسة الدولار الأمريكي والتي تعكس الجهود التي قامت بها الحوكمة الصينية بإضعاف عملها بصورة مصطنعة خلال السنوات 2000-2011م لأنها تساعد في زيادة الصادرات فتضعف عملتها لتكون صادراتها أرخص مما يؤدي الى رفع مستوى الطلب عليها، من خلال طبع المزيد منها لتنخفض قيمتها، ولتخفيف حدة التضخم وبهدف تقليل امداد الأسواق بعملتها ومع زيادة حجم الصادرات يصبح اليوان قوياً أمام الدولار وهذا ما يتيح شراء المواد الأولية واستيرادها بأسعار ارخص وعليه ينخفض سعر النفط لان اليوان أصبح اقوى، تعد هذه الاستراتيجية سيف ذو حدين (Research Report On China,2017:20).

هناك هبوط في معدل النمو الاقتصادي في الصين خلال الفترة الزمنية 2000-2019. كما يوضح الشكل التالي:

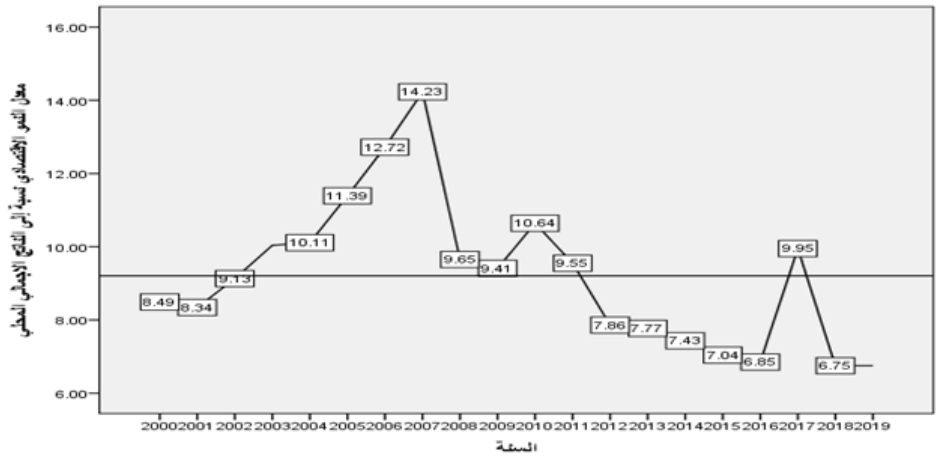

الشكل (7) معدل النمو الاقتصادي خلال الفترة الزمنية .2019-2000 **م في الصين**

ويتضح من السلسلة الزمنية أن ارتفاع معد ل النمو الاقتصادي قد بدأ بشكل واضح خلال الأعوام 2005-2008م، ليعود إلى الهبوط خلال الفترة الزمنية 2012-2016م ويرتفع في عام 2018 ليعود بعدها إلى الهبوط في العام 2019م.

وتعكس هذه الحركة غير المستقرة تأثير التغيرات في السياسة الاقتصادية في الصين والانفتاح والدخول في صندوق النقد الدولي والمخاطر المترتبة على ذلك، وهو ما أشار إليه تقرير صندوق النقد الدولي العام 2018 بأن هناك مخاطر كبيرة واحتمال لتطورات سلبية وارتباط استقرار النمو العالمي في النصف الأول من العام 2019 بالإجراءات التي تعمل على تسويه الهدنة التجارية بين الولايات المتحدة والصين من خلال التراجع عن زيادة التعريفات الجمركية التي تقررت عام 2018، مما يزيد من الثقة ويحسن المزاج العالمي في الأسواق المالية وفي واقع الامر أن التوترات التجارية لا تزال قائمة تهدد التجارة والاستثمارات والناتج على مستوى العالم ولاسيما بعد منتصف العام 2019 وظهور فيروس كوفيد -19 الذي ظهر في الصين وانتشر ليصبح جائحة عالمية (صندوق النقد الدولي ، 2019 : 35)

المقترحات:

1. إتباع سياسة حماية الإنتاج الوطني وفرض رسوم جمركية على البضائع المستوردة إلى الصين ودعم الإنتاج المحلي وبشكل أكبر.
2. اعتماد سياسة سعر الصرف التي تؤدي إلى زيادة التجارة الخارجية وإصلاح النظام المصرفي الصيني في ضوء معايير صندوق النقد الدولي.
3. توجيه النفقات العامة إلى النفقات الاستثمارية وتقليل النفقات غير الضرورية وخفض النفقات الجارية.
4. توفير بيئة استثمارية مواتية لزيادة الاستثمار الأجنبي في مختلف المجالات الاقتصادية الصناعة والزراعة والخدمات من خلال تشجيع الشركات المدمجة.
5. وضع خطة للمساعدة في تطوير البنية التحتية الوطنية لإرساء أساس اقتصادي يفضي إلى استمرار تطوير عملية الاستثمار.
6. أهمية دراسة تأثير التجارة الخارجية من صادرات واردات بحسب القطاعات صناعية زراعية طبية تكنولوجيا و دور التجارة الخارجية في الصين في اقتصاديات بلدان العالم لاسيما الاتحاد الأوروبي وامريكا.

المصادر

أولاً: المصادر باللغة العربية

الكتب العربية :

1. علي، عبد المنعم السيد (1986). الاقتصاد الكلي، الجامعة المستنصرة، العراق.
2. مطر، محمد (2006). إدارة الاستثمارات، الإطار النظري والتطبيقات العملية، دار وائل للنشر، الطبعة الرابعة، الأردن.
3. الموسوي ، ضياء مجيد(1992). النظرية الاقتصادية (التحليل الاقتصادي الكلي) ، د.م.ج ، الجزائر .

مجلات وأبحاث :

4. بن زيدان، فاطمة الزهراء (2012). دراسة تحليلية لحركة التّجارة الخارجية في الجزائر من منظور الجغرافيا الاقتصادية، الجزائر: مجلة جامعة حسيبة بن بوعلي - الشلف، صفحة 31، 32
5. الجوهري يسرا محمد حسان (2018). اتفاقية تيسير التجارة والأثر على تكاليف التجارة الخارجية للدول، المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة، جامعة عين شمس

6. سعيد، محمد قدري (2016). الصين والعالم العربي استراتيجية مستقبلية، مركز الخليج للأبحاث، الإمارات.
7. عبده، محمد ابراهيم (2010). مستقبل اليوان الصيني في النظام الدولي النقدي، مركز البحوث والاستشارات والتطوير، مصر.
8. غزالي، عيسى محمد (2003). سياسات أسعار الصرف، سلسلة دورية، المطبوعات الجامعية، الجزائر، العدد23 .
9. الكواز احمد عبد الرحيم (2009). التجارة الخارجية والتكامل الاقتصادي الاقليمي، المعهد العربي للتخطيط، الكويت.

رسائل و أطاريح:

10. حسين، آلاء نوري (2017). دراسة العلاقة طويلة الآجل بين بعض متغيرات الاقتصاد الكلي وأثرها على النمو الاقتصادي، رسالة دكتوراه غير منشورة، جامعة كربلاء.

مواقع انترنت:

11. الباز ، ماهيناز(2019). الاقتصاد الصيني كيف تحولت الصين إلى العملاء الذي نعرفه اليوم .ألف باء الاقتصاد ، تم الاسترداد بتاريخ 2021/3/5.
http/:abeqtisad.com/china-economic-history
12. صندوق النقد الدولي (2016). الصندوق يضيف اليوان الصيني إلى سلة عملات حقوق السحب الخاصة تم الاسترداد بتاريخ 2021/1/31.
https://www.imf.org/ar/News/Articles/2016/09/29/AM16-NA093016IMFAdds-Chinese-Renminbi-to-Special-Drawing-Rights-Basket.
13. صندوق النقد الدولي (2019). آفاق الاقتصاد العالمي تباطؤ غي النمو ، وتعاطف محفوف بالمخاطر، دراسات استقصائية للأوضاع الاقتصادية والمالية العالمية، الطبعة العربية، تم الاسترداد بتاريخ 2021/3/5.

ثانياً :المصادر باللغة الأجنبية

الكتب الأجنبية:

14. Dunning, J.H., (2003(. Making globalization good, (Oxford University Press, Oxford).
15. Moosa, I. A. (2002), Foreign Direct Investment, Theory, Evidence and Practice, Antony Row Ltd., Great Britain:1-22
16. Groh´e, Schmitt, Uribe and Woodford (2019). International Macroeconomics, This draft, Chapters 12-16 is preliminary and incomplete.
http://www.columbia.edu/~mu2166/UIM/suw.pdf

المجلات والأبحاث الأجنبية:

17. Bureau of Economic Analysis. (2020).Measuring the Economy, Page 3. https://www.bea.gov/sites/default/files/methodologies/nipa_primer.pdf
18. Eichengreen. Barry& Tong. Hui (2006). How China is Reorganizing the World Economy, 1 Asian Economic Policy Review 74.
19. Greene. Malory, Hihel. Nora, Kowalski. Przemyslaw and Lippoldt. Douglas (2006). China's Trade and Growth, OECD Trade Policy Working Paper No. 44 (November 2006), p. 5.
20. Roger, Scott (1998). Core inflation: concepts, uses and measurement1, JEL classification: C43, E31, E52, 1-29. https://www.researchgate.net/publication/5203797
21. Research Report on China-Us (2017). Economic And Trade Relations, Ministry Of Commerce Of The People's Republic Of China May 25th , 2017, P 72-73
22. Sun, Peng; Heshmati, Almas (2010): International trade and its effects on economic growth in China, IZA Discussion Papers, No. 5151, Institute for the Study of Labor (IZA), Bonn.
23. Lemoine F. and D. Ünal-Kesenci. (2004), Assembly trade and technology transfer: The case of China, World Development, 32(5), 829-850.
24. Li. Kunwang& Wang. Xiaosong(2015). China's foreign trade: trends and issues after WTO accession:19-36 https://www.researchgate.net/publication/265538680

رسائل و أطاريح أجنبية:

25. Zhang. Ning (2011). Foreign Direct Investment in China, a thesis for the degree of Determinants and Impact, Doctor of Philosophy in Management Studies , The University of Exeter,UK,1-190.

مواقع الانترنت الأجنبية:

26. CHEN, JAMES (2017) Economic Growth Rate", Investopedia, Retrieved: 11-5.Retrieval Date in 30/1/2021. https://www.investopedia.com/terms/e/economicgrowthrate.asp

27. Statistical Yearbook of the Republic of China, (2009). http/sts.gov.tw. Retrieval Date in 31/1/2021.

28. World business report (2009), the development of MacDonald's in China (http://biz.icxo.com/). Retrieval Date in 29/1/2021.